الأمم المتحدة

A/69/314

الجمعية العامة

Distr.: General
15 August 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ استراتيجية
موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل
التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة

تقرير الأمين العام

موجز

أُعِدَّ هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٠٥، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريراً عن حالة تنفيذ القرار. ويغطي التقرير الفترة منذ صدور التقرير السابق (A/67/313)، من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى آب/أغسطس ٢٠١٤. وهو ينظر في مجموعة من الأنشطة المضطلع بها على المستويين الوطني والإقليمي للنهوض بالتنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي، وكذلك في الآثار القانونية والمالية التي يمكن أن تترتب على مفهوم اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. وقد أدرجت في سياق التقرير المدخلات التي قدمتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية. ويرد في المرفق تقرير صادر عن رابطة الدول الكاريبية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

* A/69/150.

020914 020914 14-58856 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٣
ثانيا – الآثار القانونية والمالية التي يُحتمل أن تترتب على مفهوم اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة	٤-٨	٣
ثالثا – الأنشطة المضطلع بها على الصعيدين الوطني والإقليمي	٩-٤٦	٥
ألف – التلوث البحري	٩-١٨	٥
باء – إدارة الموارد الساحلية والبحرية	١٩-٣٠	٧
جيم – تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث	٣١-٣٦	١١
دال – التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٣٧-٤٣	١٣
هاء – الإدارة المستدامة للمحيطات	٤٤	١٤
واو – تنمية القدرات البشرية	٤٥-٤٦	١٥
رابعا – أنشطة لجنة البحر الكاريبي	٤٧-٤٨	١٥
خامسا – المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية	٤٩	١٦
سادسا – خاتمة	٥٠-٥١	١٦
المرفق – تقرير رابطة الدول الكاريبية عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٦٧ المعنون ”نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة“		١٧

أولا - مقدمة

١ - سلمت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٢٠٥ المعنون ”نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة“ بأن البحر الكاريبي يعتبر منطقة تتمتع بتنوع بيولوجي فريد من نوعه وأن النظام الإيكولوجي فيها يتصف بهشاشة عالية. وأهابت الجمعية العامة بمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يقدما، حسب الاقتضاء، المساعدة إلى البلدان الكاريبية ومنظماتها الإقليمية فيما تبذله من جهود لتعزيز حماية البحر الكاريبي من التدهور، واعترفت بما ينبغي أن يقوم به الشركاء الإنمائيين المعنيين على المستويين الإقليمي والدولي للترويج للحفظ والإدارة المستدامين للموارد الساحلية والبحرية، بما في ذلك من خلال النظر في مفهوم اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

٢ - ولأغراض نظرها في الموضوع خلال دورتها التاسعة والستين، دعت الجمعية العامة رابطة الدول الكاريبية إلى تقديم تقرير إلى الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٦٧/٢٠٥، كما طلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً إلى الجمعية العامة عن تنفيذ ذلك القرار، على أن يدرج في تقريره فرعاً عن الآثار القانونية والمالية التي يُحتمل أن تترتب على مفهوم اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك اعتباره منطقة خاصة دون المساس بالقانون الدولي ذي الصلة.

٣ - ويغطي التقرير الفترة منذ صدور التقرير السابق (A/67/313)، من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى آب/أغسطس ٢٠١٤، وهو يستند إلى إسهامات مقدمة من منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية المعنية، والدول الأعضاء[(١)]. ويرد تقرير رابطة الدول الكاريبية في مرفق التقرير.

(١) وردت مساهمات مما يلي من الدول الأعضاء والهيئات ومؤسسات الأمم المتحدة: المغرب، والمكسيك، ونيوزيلندا، ورابطة الدول الكاريبية؛ والشراكة العالمية للجزر؛ ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والمنظمة البحرية الدولية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ثانيا – الآثار القانونية والمالية التي يُحتمل أن تترتب على مفهوم اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة

٤ – تسعى الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي، بالدعوة إلى تسمية ”منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة“، إلى وضع مفهوم جديد لم تحدد حتى اليوم الآثار القانونية والمالية المترتبة عليه. وكانت الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي قد أطلقت دعوتها هذه أول مرة عام ١٩٩٧ في مؤتمر وزاري للمنطقة حول برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد واصل المجتمع الدولي منذ ذلك الحين نظره في الخصائص التي تميز البحر الكاريبي ويمكن أن تبرر هذا النوع من التسمية. غير أنه لم يوضع بعد أي تحليل كامل للآثار التي يحتمل أن تترتب على هذا المفهوم.

٥ – وهناك أمثلة أخرى على ”المناطق الخاصة“، ولا سيما في سياق التلوث البحري. فالمادة ٢١١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تقضي بأنه يحوز للدول، بالعمل من خلال المنظمة الدولية المختصة أو من خلال مؤتمر دبلوماسي عام، أن تضع القواعد والمعايير ”من أجل منع تلوث البيئة البحرية الناجم عن السفن والحد منه ومراقبته“. كما تنص الاتفاقية على أن هناك حالات لا تكفي فيها هذه القواعد والمعايير نظراً لوجود ”ظروف خاصة“ في ”قطاع معين واضح التحديد“ ضمن المنطقة الاقتصادية الخاصة التابعة لدولة ما. وفي حالات أخرى، قد يكون هناك حاجة إلى ”اعتماد تدابير إلزامية خاصة لمنع التلوث الناجم عن السفن“.

٦ – وفيما يتعلق بالتلوث الذي تحمله السفن، تتناول الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (اتفاقية ماربول) التلوث البحري من زاوية أسبابه التشغيلية أو الطارئة، كما تتضمن مفهوم ”المناطق الخاصة“. وتضم الاتفاقية ستة مرفقات تتناول التلوث بالنفط والمواد الضارة السائلة والمواد الضارة المعلبة والنفايات والفضلات والتلوث الجوي، وهي تحدد مناطق معينة باعتبارها ”مناطق خاصة“ في سياق كل من تلك المرفقات، وتمنحها مستوى من الحماية أعلى من المستوى الممنوح للمناطق المحيطية الأخرى[٢]. وقد تلقت منطقة البحر الكاريبي الكبرى تسميتها منطقة خاصة بموجب المرفق الخامس المعنون ”منع التلوث الناجم عن فضلات السفن“، والذي دخل حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠١١.

٧ – وكانت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٧/٦١ قد أحاطت علماً بقيام رابطة الدول الكاريبية بإنشاء اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي. وقد رحبت الجمعية العامة، في قراراتها المتتالية

(٢) لا يوجد حتى الآن أية مناطق خاصة في سياق المرفق الثالث المعني بالمواد الضارة المحمولة بشكل معلب.

التي أعقبت ذلك، وآخرها القرار ٦٧/٢٠٥، بأعمال اللجنة، بما في ذلك تطويرها لمفهوم اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة ضمن سياق التنمية المستدامة، ودعت المجتمع الدولي لدعم جهودها.

٨ - وكما يلاحظ التقرير الوارد في مرفق هذا التقرير، عينت رابطة الدول الكاريبية خبيراً استشارياً للاضطلاع بتحليل متعمق للآثار القانونية والمالية التي تترتب على مفهوم البحر الكاريبي باعتباره منطقة خاصة، ومن المنتظر أن يستنير النظر في هذا المفهوم بنتائج ذلك التحليل الذي ينتظر صدوره في النصف الثاني من عام ٢٠١٤.

ثالثا - الأنشطة المضطلع بها على الصعيدين الوطني والإقليمي

ألف - التلوث البحري

٩ - تضع اتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى (''اتفاقية كارتاخينا'') التي دخلت حيز النفاذ عام ١٩٨٦، وصادقت عليها ٢٥ دولة عضواً في الأمم المتحدة حتى الآن، إطاراً قانونياً للتدابير الوطنية والإقليمية لحماية البحر الكاريبي ولتنميته المستدامة. وتتناول الاتفاقية التلوث الناجم عن السفن وأنشطة قاع البحار والمصادر المحمولة جواً والمصادر والأنشطة البرية.

١٠ - وقد دخل البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية، والملحق باتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، حيز النفاذ في آب/أغسطس ٢٠١٠، وقد صادق عليه حتى الآن ١١ بلداً هي: أنتيغوا وبربودا، وبليز، وبنما، وترنيداد وتوباغو، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وغرينادا، وغيانا، وسانت لوسيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية. وعمل البرنامج البيئي الكاريبي على الترويج للبروتوكول على المستويين الوطني والإقليمي، ووضع وتوزيع معلومات ومواد للتوعية تشمل أقراص الفيديو الرقمية والكتيبات وإعلانات الخدمة العامة للتلفزيون والإذاعة ومعارض الصور والصور المتحركة، بالإضافة إلى نشرة فصلية عن تقديراته وإدارته لبرنامجه الفرعي للتلوث البيئي، وهو برنامج فرعي يعنى بتنفيذ البروتوكول. وإضافة لذلك، يعمل البرنامج على تدعيم حضوره على الانترنت وجهوده في مجال الوسائط الاجتماعية حول هذا الموضوع، فقد أنشأ مجموعة متنوعة من مواد الوسائط الاجتماعية وهي متاحة، للصغار والكبار، عبر موقعه على الانترنت.

١١ - وتشكل مبيدات الآفات أحد مصادر التلوث البرية الرئيسية، وقد مول مرفق البيئة العالمية مشاريع تعالج هذه المسألة، ومنها مشروع للحد من تسرب مبيدات الآفات إلى البحر

الكاريبي جرى تنفيذه في كوستاريكا وكولومبيا ونيكاراغوا وانتهى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وهناك مشروع للمتابعة يعنى بالإدارة المحسنة لدورات الحياة الزراعية – الكيميائية في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي، وهو يرمي إلى توسيع نطاق المفهوم الأصلي ليشمل إدخال المياه الدولية والملوثات العضوية الثابتة. وستنظر أمانة مرفق البيئة العالمية في هذا المشروع لتنفيذه في فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦، وقد أيدته ثمانية بلدان.

١٢ - وتشمل التدابير الأخرى لمعالجة التلوث البري مشروعاً تضطلع به منظمة دول شرق البحر الكاريبي[٣] عن دعم دول شرق الكاريبي في تحسين سياسات الأراضي وإدارتها. وقد مكنت الحكومة الأسترالية من قيام هذا المشروع وينفذه بصورة مشتركة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي والشبكة الكاريبية للإدارة الحضرية وإدارة الأراضي وجامعة جزر الهند الغربية والوكالات الوطنية المعنية بالأراضي ووزارات وطنية أخرى ومنظمات المجتمع المدني والهيئات المهنية. ويتمثل الهدف من المشروع في وضع سياسات شاملة للأراضي، واعتماد هذه السياسات وتنفيذها، بما يشمل الحد من مصادر التلوث البرية. وقد انتهى هذا المشروع في تموز/يوليه ٢٠١٤ وستصدر قريباً تقارير التقييم.

١٣ - وتعتبر إدارة مياه الصرف الصحي أحد المكونات الشديدة الأهمية في التنمية المستدامة، وخصوصاً في النظم الإيكولوجية الهشة من قبيل النظام الإيكولوجي في منطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصدد، تواصل الرابطة الكاريبية للمياه والصرف الصحي، وهي منظمة تضم خبراء على المستويين الوطني والإقليمي في ميدان إدارة مياه الصرف الصحي، تقديم الدعم والشراكة المفيدين للمشاريع المنفذة في المنطقة. وقد اضطلع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبرنامج البيئي الكاريبي بمشروع يموله مرفق البيئة العالمية برنامج لاختبار النموذج الأولي للصندوق الإقليمي الكاريبي لإدارة مياه الصرف الصحي. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين القدرة في مجال الصرف الصحي في بلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى من خلال التمويل المستدام للمشاريع، مع العمل في الوقت نفسه على معالجة القيود التي تفرضها الأطر القانونية والمؤسسية والتعليمية والسياساتية المرتبطة بإدارة مياه الصرف الصحي. ومن النواتج التي أعدها المشروع قالب ومجموعة أدوات للسياسات الإقليمية الخاصة بإدارة مياه الصرف الصحي، وفيديو بعنوان ''تقرير مياه الصرف الصحي في منطقة البحر الكاريبي'' ودراسة خط أساس للتقييم الإقليمي.

(٣) تضم منظمة دول شرق البحر الكاريبي ستة أعضاء (أنتيغوا وبربودا، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وثلاثة أعضاء منتسبين: جزر فرجن، وأنغيلا، ومونتسيرات)، وهي تعمل بموجب معاهدة باستير المعدلة التي أنشأت الاتحاد الاقتصادي لدول شرق البحر الكاريبي.

١٤ - واشتركت حكومة جمايكا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنظيم المؤتمر العالمي الثاني بشأن الروابط بين المناطق البرية والمحيطات، والذي عقد في خليج مونتيغو بجمايكا في ٢-٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وشارك في المؤتمر نحو ٢٣٠ من العلماء وصناع السياسة وممثلي المجتمع المدني وغير ذلك من الخبراء من ٥٥ بلداً، وتناول مجموعة من الموضوعات، مع توجيه اهتمام خاص إلى قضايا إدارة القمامة البحرية ومياه الصرف الصحي والمغذيات.

١٥ - وشهدت الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ عملية تعدد فيها أصحاب المصلحة وتمخضت عنها خطة عمل إقليمية مستكملة لإدارة القمامة البحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وترأس هذه العملية البرنامجُ البيئي الكاريبي والشبكة البيئية الشبابية الكاريبية وأدخلت فيها بعض الأفكار من استراتيجية هونولولو الموضوعة مؤخراً ومن الشراكة العالمية للقمامة البحرية والشراكة العالمية لإدارة مياه الصرف الصحي.

١٦ - وفي عام ٢٠١٣، قام البرنامج البيئي الكاريبي، بمساعدة من معهد الشؤون البحرية ومن برنامج العمل العالمي للترويج لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، وهو برنامج تابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بعقد اجتماع للمنبر الكاريبي للشراكة العالمية لإدارة المغذيات في ترينيداد وتوباغو، وشكل هذا الاجتماع أساساً لإطلاق المنبر الكاريبي لإدارة المغذيات.

١٧ - وقد قاد مركز الأنشطة الإقليمية للانسكابات النفطية (المركز الإقليمي للمعلومات والتدريب لحالات طوارئ التلوث البحري في منطقة البحر الكاريبي الكبرى)، بدعم من البرنامج الفرعي لتقديرات التلوث البيئي وإدارته، الجهود لحصول البحر الكاريبي على صفة ''المنطقة الخاصة''، والترويج لها، في سياق مرفق اتفاقية ماربول الذي يتناول التلوث من القمامة المرمية في البحر.

١٨ - وفيما يتعلق بالجهود الأخرى لمعالجة التلوث الناجم عن السفن، أنجزت المنظمة البحرية الدولية، بالشراكة مع المركز الإقليمي لأنشطة الانسكابات النفطية، دراسة عن ''جدوى الشحن البحري القصير المدى والساحلي باستخدام السفن العاملة بالغاز الطبيعي المسيّل في منطقة البحر الكاريبي الكبرى''. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، مُنح عقد، بعد عملية تنافسية لتقديم العروض، للاضطلاع بدراسة تجريبية حول إمكانات استخدام الغاز الطبيعي المسيّل كوقود في خدمة سفن ركاب سريعة تعمل من محطة بورت أوف سبين للعبّارات وسكاربورو في ترينيداد وتوباغو. وباستخدام أموال تبرعت بها حكومة النرويج في إطار شراكة المنظمة البحرية الدولية للتعاون التقني المتكامل، نظرت الدراسة في مشروع ''من المهد إلى القبر'' للبدء بشركة لسفن الركاب، وقدمت توجيهات للآخرين للنظر في

مشاريع أخرى لخدمات السفن التي تستخدم وقوداً مماثلاً في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، وشجعتهم على ذلك.

باء - إدارة الموارد الساحلية والبحرية

١٩ - يعتبر النظام الإيكولوجي البحري الكبير في البحر الكاريبي مورداً معقداً حيوياً مشتركاً بين بلدان منطقة البحر الكاريبي، وقد نفذت الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية منذ عام ٢٠١٢ عدداً من المشاريع والبرامج لحمايته. وهناك مشروع مشترك بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفرع الإقليمي الكاريبي للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، وهو مشروع الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية المشتركة في النظام الإيكولوجي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي والمناطق المتاخمة له (٢٠٠٩-٢٠١٤). وقد نفذ البرنامج البيئي الكاريبي في إطار هذا المشروع مشروعاً فرعياً تجريبياً لإدارة وحفظ التنوع البيولوجي للشعب المرجانية ومصائد الأسماك فيها. ويأخذ هذا المشروع الفرعي بنهج النظم الإيكولوجية إزاء حفظ البيئة ويهدف إلى التدليل على جدوى الحفاظ على السلامة الوظيفية والهيكلية والتنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية للشعب المرجانية المستهدفة، مع العمل في الوقت نفسه على الترويج للمنافع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية. وجرى تنفيذ المشروع الفرعي في محمية المحيط الحيوي في سيفلوور بكولومبيا؛ وفي بدرو بانك بجمايكا؛ وفي منتزه مونتيسيرات الوطني بالجمهورية الدومينيكية، وله ارتباطات بموقع خليج كاراكول العابر للحدود في هايتي.

٢٠ - وكجزء من المشروع، وضع أصحاب المصلحة برنامج عمل استراتيجي مدته ١٠ سنوات حظي بتأييد سياسي واسع في عام ٢٠١٣ من أكثر من ثلاثين وزيراً ينتمون لأكثر من ٢٠ بلداً. ودعا هؤلاء الوزراء إلى تقديم الدعم الدولي والإقليمي لتنفيذ برنامج العمل الذي يروج للاعتماد الكامل لنهج النظم الإيكولوجية ولتعزيز وتدعيم المنظمات والمؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية المعنية بالمحيطات. وعملاً على دعم تنفيذ برنامج العمل هذا، أقر مرفق البيئة العالمية مذكرة مفهوم لمشروع متابعة بحجم كامل مدته خمس سنوات من المنتظر أن يبدأ عام ٢٠١٥.

٢١ - ومع تزايد الأخذ بنهج النظم الإيكولوجية في إدارة الموارد البحرية، فإن الحكومات والمنظمات الإقليمية تستخدم المناطق البحرية المحمية كواحد من الجوانب الهامة في استراتيجياتها العامة. وتخضع المناطق البحرية المحمية إلى درجات مختلفة من الحماية وقد وضع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة سبع فئات لتصنيف المناطق المحمية تتراوح بين تعيين ''المحميات الطبيعية الخاضعة لمراقبة صارمة''، في الفئة الأولى - أ والمحميات ذات الاستخدام المستدام

للموارد، في الفئة السادسة. وبالنسبة للمناطق التي استنفذت فيها الأرصدة السمكية بشدة فقد ظهر أن مناطق حظر الصيد والجمع تقدم منافع كبرى سواء للمنطقة نفسها أو للمياه المحيطة بها. وقد وجدت دراسة أعدتها جمعية المحافظة على الحياة البرية في عام ٢٠١٤ أن منطقة حظر الصيد والجمع الواقعة قبالة سواحل بيليز، مثلاً، أدت إلى تحسن في أرصدة ملكات المحار واللوبستر الشوكي الكاريبي وفي الأرصدة السمكية عموماً خلال فترة لا تزيد على ست سنوات.

٢٢ - وتضم مبادرة التحدي الكاريبي، التي أطلقتها عام ٢٠٠٨ منظمة حفظ الطبيعة، حالياً أنتيغوا وبربودا، وبورتوريكو، وجزر البهاما، وجزر فرجن البريطانية، والجمهورية الدومينيكية، وجمايكا، وغرينادا، وسانت فنسنت وجزر الغرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا. وقد التزمت هذه البلدان جميعها بما يلي: (أ) حفظ ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من بيئاتها البحرية الساحلية والمجاورة للشاطئ ضمن نظم وطنية للمناطق البحرية المحمية بحلول عام ٢٠٢٠؛ (٢) إنشاء صناديق استئمانية وطنية لحفظ البيئة تُمنح رسوماً سياحية جديدة وغير ذلك من مصادر التمويل المستدام، لتمويل إدارة المنتزهات.

٢٣ - ويقدم مرفق البيئة العالمية، بالاشتراك مع الحكومة الإيطالية والشراكة الجزرية العالمية[٤]، الدعم لمبادرة التحدي الكاريبي بتنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية موجهة وبتقديم المساعدة على وضع ١٥ خطة لإدارة مناطق بحرية محمية جديدة. وقد تم تدريب ما يزيد على ٢٨٠ من مديري هذه المناطق وأصحاب المصلحة فيها، وهم يتحملون معاً المسؤولية عن مناطق محمية تزيد مساحتها على ١٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع. كما تم في إطار مشروع البرنامج البيئي الكاريبي اعتبار مساحة إضافية قدرها ٥٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع مناطق محمية لديها عناصر بحرية وساحلية. وعلاوة على ذلك، واصل البرنامج البيئي الكاريبي، ببروتوكوله المتعلق بالمناطق والحياة البرية المتمتعة بالحماية الخاصة، والملحق باتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، تقديم الدعم للجهود الوطنية لتعزيز إدارة المناطق البحرية المحمية، باستخدام التدريب والتبادلات عن طريق شبكة ومنتدى إدارة المناطق البحرية المحمية في البحر الكاريبي، التابعين له، ومن خلال قاعدة بياناته الإقليمية للمناطق البحرية المحمية والتي تضم أكثر من ٣٠٠ من هذه المناطق.

٢٤ - وبتمويل من حكومة فرنسا، قدم مركز الأنشطة الإقليمية في غواديلوب، والمعني بالبروتوكول المتعلق بالمناطق والحياة البرية المتمتعة بالحماية الخاصة، والملحق باتفاقية حماية

(٤) في آب/أغسطس ٢٠١٢، أصبحت غرينادا الرئيس المشارك الثالث للشراكة الجزرية العالمية، إلى جانب سيشيل وبالاو.

وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، الدعم لعمليات التقييم الدورية المتعلقة بحالة الشعب المرجانية في منطقة البحر الكاريبي، وذلك بالتعاون مع الشبكة العالمية لرصد الشعب المرجانية التابعة لمبادرة الشعب المرجانية الدولية. ونتيجة لذلك قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والشبكة العالمية، بصورة مشتركة بتقديم تقرير بعنوان ''حالة الشعب المرجانية الكاريبية والاتجاهات المتعلقة بها: ١٩٧٠-٢٠١٢''.

٢٥ - وقدمت مبادرة الحياة على الشبكة العالمية، وهي مبادرة تروج للشراكات في تمويل التنوع البيولوجي، الدعم لكثير من المشاريع في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. من ذلك مثلاً أن حكومة إسبانيا مولت مشروعاً عن التخطيط المكاني البحري الواسع النطاق لممرات الثدييات البحرية والمناطق المحمية الخاصة بها في منطقة البحر الكاريبي الكبرى وجنوب شرق وشمال شرق المحيط الهادي، وساعد هذا المشروع البلدان على تطبيق نُهُج النظم الإيكولوجية الشاملة لعدة قطاعات على إدارة المناطق المحمية وحماية الثدييات البحرية في المنطقتين. ووضع الشركاء خرائط للأنواع الثديية البحرية تبين مدى هذه الثروة وتوزعها والتهديدات المحيطة بها والجوانب الاجتماعية الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، كما أنشأوا قاعدة بيانات تشمل أكثر من ٢٥ نوعاً من الأنواع الثديية البحرية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، أنجز اجتماع إقليمي عملية وضع المفهوم في مناطق اختارها خبراء حكوميون للإدارة العابرة للحدود للثدييات البحرية. إضافة لذلك، أكمل المشتركون في المشروع خطة إدارة محمية حفظ الثدييات البحرية في الجمهورية الدومينيكية في رصيفي سيلفر ونافيداد الساحليين.

٢٦ - وقد أجرت الخطة الإدارية الإقليمية لحفظ الثدييات البحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى تحليلاً لمجموعة بيانات الثدييات البحرية، وتدريباً في هذا الخصوص. وقد وضع مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق والحياة البرية المتمتعة بالحماية الخاصة مدونة سلوك شاملة لمراقبة الحيتان في المنطقة، ودرب الموظفين الحكوميين ومشغلي رحلات مراقبة الحيتان على هذه المسائل. إضافة لذلك، نظم المركز حلقات عمل تعالج حالة الثدييات البحرية للبلدان الناطقة بالإنجليزية والإسبانية والفرنسية والهولندية، بالإضافة إلى حلقة عمل في حزيران/يونيه ٢٠١٤ عن مسائل اصطدام السفن بالحيتان وذلك بالتعاون مع اللجنة الدولية لصيد الحيتان.

٢٧ - كما يتضمن البرنامج الفرعي للمناطق والحياة البرية المتمتعة بالحماية الخاصة أنشطة لحفظ الأنواع المهددة أو المعرضة لخطر الانقراض، من قبيل خطط عمل وطنية لإنقاذ السلاحف البحرية وكذلك خطط عمل للاستخدام المستدام للأنواع الأخرى التي تحددها الأطراف في البروتوكول المتعلق بالمناطق والحياة البرية المتمتعة بالحماية الخاصة.

٢٨ - وتشكل الأنواع الغازية والغريبة تهديداً ناشئاً للتنوع البيولوجي في منطقة البحر الكاريبي. وقد دعم البرنامج البيئي الكاريبي المشروع الإقليمي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمي والمعني بالأنواع الغازية في الجزر الكاريبية، والذي انتهى في عام ٢٠١٣. وقد قاد البرنامج البيئي الكاريبي، إلى جانب شركاء آخرين، الجهود الرامية إلى تقييم غزو سمك التنين ومكافحته. ووضعت استراتيجية إقليمية ودليل إرشادي لمكافحة سمك التنين، كما نظمت ثلاث حلقات عمل شارك فيها صيادو سمك محليون وغير ذلك من أصحاب المصلحة القادمين من أكثر من ٢٠ بلداً.

٢٩ - وتعتبر مياه صابورة السفن وسيلة هامة من الوسائل التي يجري من خلالها إدخال الأنواع الغازية في النظم الإيكولوجية البحرية. وعملت المنظمة البحرية الدولية على تعزيز تنفيذ الاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها، بما في ذلك من خلال مشروع شراكة البرنامج العالمي لإدارة مياه الصابورة ''غلوبلاست''، المشترك بين المنظمة ومرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي بدأ عام ٢٠٠٩ بهدف التوعية والحفز على العمل فيما يتعلق بإدارة مياه الصابورة. ونجح هذا المشروع في حشد الموارد مما مكّن من تمديده حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ لمواصلة دعم جهود البلدان الشريكة الرائدة. وهذه البلدان في منطقة البحر الكاريبي هي بنما وترينيداد وتوباغو وجزر البهاما وجمايكا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكولومبيا. وبحلول شهر نيسان/أبريل ٢٠١٣، كانت جميع البلدان الرائدة قد حددت وكالات رائدة وأنشأت مجموعات عمل وطنية تضم أعضاء من القطاعين الخاص والعام. إضافة لذلك، قامت شراكات ''غلوبلاست''، بصورة مشتركة مع الجامعة البحرية العالمية، بوضع وثيقة توجيهات حول تحديد وإدارة مخاطر العضويات التي تحملها مياه صابورة السفن.

٣٠ - ويعمل ضمن شراكات ''غلوبلاست'' التحالف الصناعي العالمي للأمن البيولوجي البحري، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى تنشيط التوصل إلى حلول مبتكرة للمسائل المتعلقة بمياه الصابورة. ويشارك هذا التحالف حالياً في تمويل تحويل الدورة التدريبية المتقدمة الموجودة المتعلقة بإدارة مياه الصابورة إلى مجموعة للتعلم الالكتروني، وهو ما سيتم في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ وسييسر إشراك صناعة الشحن البحري في هذا المسعى.

جيم - تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث

٣١ - عمل مشروع للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في جمايكا، موله الاتحاد الأوروبي وانتهى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، على زيادة القدرة على التكيف

وتقليل المخاطر المرتبطة بالأخطار الطبيعية في المناطق المعرضة في جمايكا. وقد أدير المشروع بصورة مشتركة بين معهد التخطيط في جمايكا والبرنامج البيئي الكاريبي وأنجز عدداً من التدابير الهامة في مجال حفظ البيئة والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته، بما في ذلك زراعة ٤٠٥ هكتارات من الغابات وتركيب برمجيات لجمع بيانات درجات حرارة سطح البحر في المناطق البحرية المحمية واستعادة ٥ هكتارات من أشجار المانغروف وإنشاء اثنتين من الشعب المرجانية الاصطناعية وزراعة المعشبات البحرية.

٣٢ - ويركز مشروع للحد من المخاطر التي تتعرض لها الأصول البشرية والطبيعية والناجمة عن تغير المناخ، أطلق عام ٢٠١١ بدعم من حكومة الولايات المتحدة، على بناء القدرات التقنية والمؤسسية لدى الدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي للاضطلاع بجهود متواصلة للتكيف مع تغير المناخ. وقد وضع المشروع على أساس أن ينفذ خلال فترة خمس سنوات، ويعمل القائمون على تنفيذه حالياً على تعزيز البيئة التمكينية لدعم سياسات وقوانين تحد من الضعف وتعالج الفجوات في المعلومات وتقوم بالتدخلات في إدارة المياه العذبة والسواحل بهدف بناء القدرة على الصمود في القطاعات السياحية والزراعية وزيادة الوعي فيما يتعلق بمسائل تغير المناخ. وتشمل المسائل الأخرى المهمة بشكل خاص مشروعاً فرعياً عن التوعية والإدارة فيما يتعلق بالأنواع الغازية. ومن المبادرات الأخرى لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي مشروع التكيف مع تغير المناخ والإدارة المستدامة للأراضي، وهو مشروع تابع للتحالف العالمي لمواجهة تغير المناخ ويرمي إلى تحسين القدرة قاعدة الموارد الطبيعية في المنطقة على الصمود أمام آثار تغير المناخ.

٣٣ - وفي منطقة شرق البحر الكاريبي، تدعم حكومة ألمانيا الدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي في مجال إنشاء شبكة للصمود في وجه المناخ في المناطق البحرية الخاضعة للإدارة في شرق البرنامج البيئي الكاريبي. وتنفذ المشروع منظمة حفظ الطبيعة مع مجموعة من الوكالات الوطنية والإقليمية وسينهض بحفظ التنوع البيولوجي على المستوى الوطني وسيعمل على وضع استراتيجيات تعنى بتغير المناخ.

٣٤ - ويضطلع مركز الحد من مخاطر الكوارث في جامعة جزر الهند الغربية، بالشراكة مع حكومة كندا، بمشروع للنهوض بتقاسم المعارف لأغراض الإدارة الشاملة للكوارث. ومن المنتظر أن ينشئ هذا المشروع شبكة إقليمية لإدارة المعارف الخاصة بإدارة مخاطر الكوارث، ونشر هذه المعارف، بغية استخدامه من جانب الحكومات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص في صنع القرارات.

٣٥ - وفي عام ٢٠١٤، نظم برنامج أمواج تسونامي التابع للجنة الأوقيانوغرافية الدولية، بالشراكة مع المؤسسة العالمية للدفاع، حلقات عمل تدريبية وتمرينات في الجمهورية الدومينيكية وهايتي للترويج لتدابير منع وقوع الكوارث في المدارس وقوات الشرطة والفنادق وغيرها.

٣٦ - وتسليماً بأهمية تعزيز العلاقة بين العلوم والسياسات، استضافت جمايكا في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣ حلقة عمل حول استخدام بيانات السواتل لإرشاد عمليات صنع السياسات في مجال تغير المناخ في منطقة البحر الكاريبي. وقد اشتركت اليونسكو وجامعة غينت في تنظيم حلقة العمل هذه.

دال - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٣٧ - للقطاع البحري أهمية مركزية للتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي، ولذا فإن الحكومات والمنظمات تعمل على تعزيز هذا القطاع، سواء من حيث سفن نقل الحاويات أو سفن الترفيه. وبموجب الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر، يتعين على جميع الأطراف أن يكون لديها على متن السفن خرائط ملاحية الكترونية بحلول عام ٢٠١٨. وقد تشاركت منظمة دول شرق البحر الكاريبي وأمانة الكومنولث والمكتب الهيدروغرافي في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في تحديث الخرائط الملاحية لدى المنظمة، وبدأت هذه الشراكة في عام ٢٠١٤ في دراسة استطلاعية للنطاق الهيدروغرافي لتحديد الاحتياجات الملاحية والأولويات والقدرات المتاحة في هذا المجال لدى الدول الأعضاء في المنظمة. ومن المتوقع أن تكتمل هذه الدراسة بنهاية عام ٢٠١٤ وستستخدم نتائجها في التماس التمويل للقيام بجمع بيانات قياس الأعماق والبيانات الهيدروغرافية على نطاق واسع, وستساعد هذه البيانات على إدارة مصائد الأسماك والتخطيط المكاني البحري، في جملة استخدامات أخرى.

٣٨ - وفيما يتعلق بالجهود الأخرى للنهوض بقطاع الملاحة البحرية، اجتمع كبار مديري الملاحة البحرية في جمايكا في شباط/فبراير ٢٠١٣ للاتفاق على استعراض شامل لمدونة قواعد السلامة للسفن التجارية الصغيرة العاملة في منطقة البحر الكاريبي، وللاضطلاع بذلك الاستعراض، بغية تحديث المدونة بتضمين معايير الحماية البيئية الحالية فيها.

٣٩ - وصادقت خمس دول كاريبية، هي أنتيغوا وبربودا (آب/أغسطس ٢٠١١)، وبربادوس (حزيران/يونيه ٢٠١٣) وجزر البهاما (شباط/فبراير ٢٠٠٨) وسانت فنسنت وجزر الغرينادين (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠) وسانت كيتس ونيفيس (شباط/فبراير ٢٠١٢)، على اتفاقية العمل البحري التي دخلت حيز النفاذ في آب/أغسطس ٢٠١٣.

وتقدم الاتفاقية مجموعة شاملة من المعايير العالمية التي تُدعّم وتنقح القانون الدولي في مسائل الملاحة البحرية، بهدف ضمان الحماية الشاملة في جميع أنحاء العالم لحقوق الملاحين، وتهيئة تكافؤ الفرص أمام جميع البلدان ومالكي السفن الملتزمين بتوفير ظروف عمل ومعيشة لائقة للملاحين. وكان لتصديق بربادوس على الاتفاقية عام ٢٠١٣ أهميته نظراً للأهمية الحيوية التي يتمتع بها ميناء بريدجتاون بالنسبة للاقتصاد الوطني وما يتيحه من خدمات الإرساء لبعض السفن الأكبر حجماً في العالم، وكذلك خدمات مناولة الحاويات لمنطقة البحر الكاريبي.

٤٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أجرت منظمة العمل الدولية دراستين عن الهياكل الأساسية للموانئ في منطقة البحر الكاريبي. وركزت الدراستان على موانئ ترينيداد وتوباغو وموانئ جمايكا بهدف جمع البيانات عن العمالة وتنمية المهارات. كما نظرت الدراستان في البرامج الجارية لتنفيذ صكوك منظمة العمل الدولية ذات الصلة، وكذلك في التحديات والفرص المتعلقة بالعمل في موانئ منطقة البحر الكاريبي.

٤١ - كما تتشكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي بواقع التحضر في المناطق الساحلية، الأمر الذي يضيف ضغوطات على البيئة نتيجة لزيادة كمية السطوح الكتيمة والطلب على إدارة النفايات الحضرية الصلبة والسائلة. وفي هذا السياق، دأب موئل الأمم المتحدة، من خلال مناسبات من قبيل منتديات البحر الكاريبي للتحضر، على الترويج لوجوب النظر إلى عملية التحضر باعتبارها أولوية وطنية، وإدارتها على هذا الأساس، على أن تكون المستوطنات الصغيرة هدفاً هاماً لذلك.

٤٢ - كما يعمل موئل الأمم المتحدة مع المفوضية الأوروبية ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وخمس حكومات في المنطقة على تعزيز القدرات المحلية والمركزية والإقليمية من خلال برنامج تشاركي للنهوض بالأحياء الفقيرة.

٤٣ - ولا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة إذا لم تُدمج المرأة بصورة كاملة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويعمل المكتب المتعدد البلدان في منطقة البحر الكاريبي والتابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على دعم الشركات التنافسية في جمايكا بمشروع تتاح فيه الفرصة للنساء الريفيات للحصول على الري من خلال نظم تجميع المياه في المزارع والتدريب على اعتماد التكنولوجيات الملائمة لتحسين الري وغير ذلك من استراتيجيات إدارة المياه. وتقدم هذه المبادرة التدريب للمزارعات على استخدام المعدات وتوفر لهن الإرشاد فيما يتعلق بالممارسات الزراعية العامة المحسنة. وفي

دومينيكا، تقدم الهيئة الدعم لمجلس دومينيكا الوطني للمرأة في تعزيز قدرات أعضاء الحركة النسائية الزراعية في البلاد، للتمكن من المشاركة بصورة أفضل في الأنشطة الزراعية.

هاء - الإدارة المستدامة للمحيطات

٤٤ - في عام ٢٠١٣، في الاجتماع السابع والخمسين لهيئة منظمة دول شرق البحر الكاريبي، وافق رؤساء الحكومات على السياسة الإقليمية للمحيطات في منطقة شرق البحر الكاريبي، وتقترن بهذه السياسة خطة عمل مدتها ثلاث سنوات, وتم الاتفاق على البت أولاً في مسائل الحدود بين الدول الأعضاء، على أن تتبع ذلك حدود الدول خارج نطاق المنظمة. وقد بدأ عدد من البلدان، حتى الآن، في هذه العملية بدعم من أمانة الكومنولث. كما تروج المنظمة لاستراتيجية للبحوث البحرية تقدم القاعدة العلمية لسياسات المنطقة فيما يتعلق بالمحيطات وإدارتها.

واو - تنمية القدرات البشرية

٤٥ - إضافة إلى أنشطة التدريب المذكورة أعلاه، نظمت الوكالات والمنظمات عدداً من حلقات العمل والدورات التدريبية الوطنية والإقليمية التي ترمي إلى بناء القدرات البشرية. من ذلك مثلاً أن المنظمة البحرية الدولية استضافت حلقات عمل حول عدد من الموضوعات، بما في ذلك التصديق على اتفاقية ماربول وتنفيذها وإنفاذها؛ والتخطيط للطوارئ المتعلقة بالانسكابات النفطية؛ والأنظمة التعويضية لأضرار التلوث. وعلاوة على ذلك، طلبت حكومة غيانا من منظمة العمل الدولية عقد حلقة عمل لبناء القدرات لمشاركين من القطاعين العام والخاص فيم مجال الاقتصاد الأخضر وفرص العمل الخضراء في غيانا. كما قُدم التدريب، وكجزء من الصندوق الإقليمي الكاريبي لإدارة مياه الصرف الصحي التابع لمرفق البيئة العالمية، لأكثر من ٢٠٠ شخص على إدارة مياه الصرف الصحي.

٤٦ - وإضافة لذلك، تعمل المنظمات والحكومات الكاريبية والحكومات الشريكة معاً على تنمية قدرات الشباب من خلال البرامج التعليمية. وقد قدم المغرب منحاً تعليمية تركز على ميادين الصحة والزراعة والمياه والكهرباء والسفن ومصائد الأسماك والنقل والتجارة والسياحة. ويدعم البرنامج البيئي الكاريبي عملية وضع المناهج المدرسية في منطقة البحر الكاريبي من خلال شراكة مع المجلس الكاريبي للامتحانات.

رابعا - أنشطة لجنة البحر الكاريبي

٤٧ - تم التسليم بأهمية البحر الكاريبي في مؤتمري القمة الخامس والسادس لرؤساء الدول و/أو الحكومات في رابطة الدول الكاريبية، في بيتيون فيل بهايتي في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

واعترف هؤلاء القادة بالعمل الذي تقوم به لجنة البحر الكاريبي ورحبوا باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٦٧. وفي خطة العمل المتفق عليها، كلفت الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية لجنة البحر الكاريبي بتنفيذ الأنشطة التالية المتعلقة بالقرار ٢٠٥/٦٧، وذلك أيضاً بغية ضمان استمرار عمل المنظمة فيما يتعلق بكفالة إدارة البحر الكاريبي وتنميته بصورة مستدامة: (أ) تعيين خبير وتكليفه بدراسة الآثار القانونية والاقتصادية والمالية التي يمكن أن تترتب على مفهوم المنطقة الخاصة؛ (ب) تيسير عمل اللجنة بزيادة إمكانية الحصول على الموارد المالية والبشرية والتقنية في المنطقة، وخصوصاً من خلال التعاون مع جامعة جزر الهند الغربية وغيرها من مؤسسات البحث والتطوير في منطقة البحر الكاريبي الكبرى؛ (ج) العمل على تعزيز مشاركة المؤسسات الإقليمية المعنية في أعمال اللجنة.

٤٨ - ووافقت الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية على استخدام تقرير الخبير كأساس لندوة عن لجنة البحر الكاريبي ستعقد خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤. ومن المنتظر أن يمكن هذا الاجتماع المشتركين من تبادل المنظورات حول دور اللجنة في إدارة المحيطات في منطقة البحر الكاريبي الكبرى ومن المساعدة على تحديد وتطوير برنامج عمل اللجنة في المستقبل.

خامسا - المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية

٤٩- يتمتع موضوع المؤتمر الدولي الثالث، وهو ”التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال شراكات حقيقية دائمة“، بإمكانية توجيه تشكيل الجهود المقبلة لصالح منطقة البحر الكاريبي ومنطقة البحر الكاريبي الكبرى. ويأخذ كثير من الأنشطة الواردة في هذا التقرير بنهج الشراكة، ويمكن لموضوع المؤتمر أن يعزز العمل التعاوني في المستقبل. كما أبرز مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر، والمعروفة باسم ”طريق ساموا“، كثيراً من المسائل ذلت الأهمية الكبرى بالنسبة للتنمية المستدامة للبحر الكاريبي. ويتناول مشروع الوثيقة الختامية مسائل شتى كثيرة لها أهمية كبرى بالنسبة للبحر الكاريبي، ومنها تغير المناخ، والاستخدام والحفظ المستدام للمحيطات والبحار، وإدارة المواد الكيميائية والنفايات، والتنوع البيولوجي، والأنواع الغازية والغريبة.

سادسا - خاتمة

٥٠ - منذ صدور التقرير السابق في عام ٢٠١٢، واصلت الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي الكبرى خلال فترة السنتين هذه العمل بصورة تعاونية لصالح مواردها المشترك المتمثل في البحر الكاريبي. وقد دعمها في جهودها المجتمع الدولي، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص. وتتناول هذه الجهود الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية للتنمية، وكثيراً ما تشمل مكونات خاصة بتنمية القدرات. وإضافة لذلك، تم في كثير من الحالات الأخذ بنهج النظم الإيكولوجية.

٥١ - وتواصل رابطة الدول الكاريبية ولجنة البحر الكاريبي التابعة لها استكشاف وتحليل الآثار القانونية والمالية المترتبة على اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. ومع تجدد الاهتمام بهذا الموضوع، يُنتظر التوصل إلى استنتاجات وتوصيات ملموسة ستأتي قريباً.

المرفق

تقرير مقدم من رابطة الدول الكاريبية إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٠٥ المعنون ”نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة“

أولا - مقدمة

١ - يعتبر البحر الكاريبي منطقة بحرية هشة ومعقدة تتقاسمها عدة بلدان تختلف من حيث حجمها ومراحل التنمية الاقتصادية فيها، وعليها يعتمد سكان هذه البلدان لتحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمناخية والجمالية وغيرها. ولذا، وعملاً على كفالة إدارة البحر الكاريبي وتنميته بصورة مستدامة، فإن من الحكمة استخدام هيكل شبكي في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي الكبرى يستطيع أن ينسق المشاريع والسياسات المتعلقة بالبحر الكاريبي والتي لا يُحصى عددها.

٢ - وفي هذا الصدد، تم تحديد لجنة البحر الكاريبي باعتبارها الآلية التي يمكن أن تستخدم لتحقيق هذا الهدف من خلال إقامة وتعهد شبكة ذات وجهة تقنية وسياساتية تضم جميع الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية والمنظمات التي لديها أنشطة تتصل بأي شكل كان بالبحر الكاريبي. أما المبرر المنطقي لهذه المبادرة فهو يتمثل في تيسير تنسيق الخبرات وتبادلها بين الدول فيما يتعلق بسياساتها وأنشطتها بغية تعزيز الآليات الموجودة فعلاً بالترويج لأوجه التآزر والتعاون بين المؤسسات مع الحفاظ على احترام كل دولة و/أو منظمة.

٣ - ويشمل هذا التقرير أنشطة رابطة الدول الكاريبية ولجنة البحر الكاريبي التابعة لها، فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٠٥ المعنون ”نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة“، والمتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

إضفاء الطابع المؤسسي على لجنة البحر الكاريبي واللجنتين الفرعيتين التابعتين لها

٤ - خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، انصب تركيز لجنة البحر الكاريبي على التوعية بالدور الممكن للجنة ضمن منطقة البحر الكاريبي الكبرى بين الدول والمؤسسات. كما اتسع نطاق التوعية بالمبادرة ليصل إلى أقاليم ومنظمات خارج منطقة البحر الكاريبي الكبرى، وذلك بغية الحصول على الدعم المالي للمبادرة.

٥ - وشملت المحافل التي نوقشت فيها لجنة البحر الكاريبي ما يلي:

- الجامعة التاسعة في فنلندا – دورة تدريسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، غراند أنسي، غرينادا، ١٩ آب/أغسطس – ٣١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١٢؛
- حلقة عمل إقليمية عن ''دور المحكمة الدولية لقانون البحار في تسوية المنازعات المتعلقة بقانون البحار في منطقة البحر الكاريبي''، عقدت في مكسيكو سيتي بالمكسيك في يومي ٥-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣؛
- حلقة عمل إقليمية عن ''الضعف المناخي في المناطق البحرية – الساحلية: البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى''، عقدت في سان خوسيه بكوستاريكا خلال الفترة ٢٣-٢٥ نيسان/أبريل ,٢٠١٤

٦ – كما كان هناك اعتراف بأهمية البحر الكاريبي والدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة البحر الكاريبي ومبادرة البحر الكاريبي، وتأييد لهذا الدور في مؤتمري القمة الخامس والسادس لرؤساء الدول أو الحكومات في رابطة الدول الكاريبية المنعقدين في بيتيون فيل بهايتي في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وفي ميريدا، يوكاتان، بالمكسيك في نيسان/أبريل ٢٠١٤، على التوالي. ففي مؤتمر القمة الخامس للرابطة، كُلفت لجنة البحر الكاريبي بموجب إعلان بيتيون فيل بولايات للقيام بمهمة دراسة ''الآثار القانونية والاقتصادية والمالية التي يمكن أن تترتب على اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة، فضلاً عن المنافع المتأتية عن ذلك، على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي''، بغية النهوض بإضفاء الطابع المؤسسي على هذه الآلية. كما شملت الولاية المناطة باللجنة أنشطة تتصل بدعم تلك المبادرة الشاملة، وهي تشمل ما يلي:

- تعيين خبير وتكليفه بدراسة الآثار القانونية والاقتصادية والمالية التي يمكن أن تترتب على مفهوم المنطقة الخاصة؛
- تيسير عمل لجنة البحر الكاريبي بزيادة إمكانية الحصول على الموارد المالية والبشرية والتقنية في المنطقة، وخصوصاً من خلال التعاون مع جامعة جزر الهند الغربية وغيرها من مؤسسات البحث والتطوير في منطقة البحر الكاريبي الكبرى؛
- العمل على تعزيز مشاركة المؤسسات الإقليمية المعنية في أعمال لجنة البحر الكاريبي.

٧ – وخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.، عقدت لجنة البحر الكاريبي اجتماعين. فقد عُقد الاجتماع الثاني عشر في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وعُقد الاجتماع الثالث عشر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٨ – وخلال اجتماع اللجنة الثاني عشر، انتهت فترة رئاسة بربادوس وانتخبت كوستاريكا لرئاسة اللجنة. وواصلت بربادوس تقديم الدعم للجنة بصفتها نائباً للرئيس إلى

جانب الجمهورية الدومينيكية. منا اتفقت الدول الأعضاء في اللجنة على تنشيط اللجنتين الفرعيتين القانونية والتقنية التابعتين للجنة بغية تعزيز عملية إضفاء الطابع المؤسسي. وفي هذا الصدد، قدمت عدة دول مرشحين للعمل في اللجنتين الفرعيتين بهدف تقديم الدعم لأنشطة الجنة. كما وافق الاجتماع على عقد ندوة لتبادل منظورات أصحاب المصلحة حول دور اللجنة الشديد الأهمية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، ولكسب الدعم لتشغيلها. وقد تقرر أن يعقد هذا الاجتماع في الربع الثالث من عام ٢٠١٤.

الدعم الدولي للجنة البحر الكاريبي

٩ - تواصل تركيا، وهي عضو مراقب في رابطة البحر الكاريبي، تقديم دعم كبير للجنة البحر الكاريبي. وخلال الفترة بين آب/أغسطس ٢٠١٢ وشباط/فبراير ٢٠١٤، تلقت اللجنة مساهمات قدرها ٩٧٧,٥٠ ١٤٩ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة من هذه الجهة المانحة.

التقدم المحرز في الاتفاقات الدولية ذات الصلة

١٠ - في ميدان الاتفاقات الإقليمية التي تتعلق بالبحر الكاريبي، طرأ تقدم في تصديق البروتوكول المتعلق بالتلوث من المصادر والأنشطة البرية الملحق باتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، إذ صادقت عليه الجمهورية الدومينيكية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وبهذا التصديق، بلغ مجموع عدد التصديقات على البروتوكول ١١ تصديقاً. وقد كان هذا البروتوكول قد اعتُمد عام ١٩٩٩ ودخل حيز النفاذ في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، وهو الاتفاق الإقليمي الوحيد من نوعه لمنع التلوث البحري من مصادر برية وخفضه والسيطرة عليه.

البرامج الهادفة إلى النهوض بإدارة مصائد الأسماك وحفظ التنوع البيولوجي البحري

١١ - يشهد ميدان إدارة مصائد الأسماك نشاطاً مستمراً في المنطقة يرمي إلى تحسين وتعزيز عمليات صيد الأسماك. وتواصل منظمة قطاع صيد الأسماك وتربية المائيات لبرزخ أمريكا الوسطى، بالشراكة مع منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، أداء دور هام في الترويج للتنمية المستدامة وللتنسيق فيما بين مصائد الأسماك وقطاع الزراعة المائية في المنطقة من خلال تحديد السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع، والموافقة عليها وتنفيذها. ومن المشاريع الهامة لدى المنظمة ما يلي:

(أ) تعزيز الأسواق الأقاليمية للمنتجات السمكية ومنتجات الزراعات المائة في بلدان منظومة التكامل لأمريكا الوسطى: وعملاً بولاية منظمة قطاع صيد الأسماك وتربية المائيات لبرزخ أمريكا الوسطى في مجال الترويج للتجارة الأقاليمية، يتناول هذا المشروع الشاغل المتنامي المتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي، خصوصاً في المناطق الريفية، من خلال المساعدة التقنية وتبادل الخبرات، وهو بذلك يساهم في تعزيز الأسواق الأقاليمية للمنتجات السمكية ومنتجات الزراعات المائية؛

(ب) أفضل الممارسات في إدارة مصائد الأسماك في بلدان منظومة التكامل لأمريكا الوسطى: اضطلعت منظمة قطاع صيد الأسماك وتربية المائيات لبرزخ أمريكا الوسطى، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بتوثيق حالات ناجحة تتعلق بأفضل الممارسات في إدارة مصائد الأسماك. واستند ذلك إلى المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة لتطبيق نهج النظم الإيكولوجية على مصائد الأسماك، بهدف إبراز الأمثلة الإيجابية التي يمكن استخدامها في معالجة المسائل المتصلة بموارد مصائد الأسماك الوطنية والإقليمية ونظمها الإيكولوجية، والوضع الاجتماعي الاقتصادي لمجموعات المصلحة؛

(ج) برنامج الدعم الإقليمي لتنفيذ سياسة صيد الأسماك والزراعة المائية. وهو يهدف إلى توحيد سياسة تكامل مصائد الأسماك والزراعات المائية في أمريكا الوسطى من خلال الدفع قدماً باستراتيجيات الإدارة الإقليمية، والترويج والتنمية بصورة تؤيد الإدارة المستدامة للموارد، وإنتاج البروتين العالي النوعية واستهلاكه؛

(د) التدريب المهني والتنمية الإنتاجية المستدامة لمصائد الأسماك الصغيرة في أمريكا الوسطى. ويهدف إلى المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والأمن الغذائي في منطقة أمريكا الوسطى من خلال بناء قدرات الموارد البشرية في قطاع مصائد الأسماك والزراعات المائية الصغيرة؛

(هـ) حوكمة وإدارة المصيد الثانوي المتأتي عن الصيد بشباك الجر في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: يسعى هذا المشروع، من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص واعتماد أفضل الممارسات، إلى تحسين إدارة المصيد الثانوي المتأتي عن صيد القريدس بشباك الجر/الشباك الخيشومية، بغية حفظ الموائل أو ''الغابات الزرقاء'' في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛

(و) الإدارة المستدامة لمصائد أسماك التونة وحفظ التنوع البيئي في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. من خلال تطبيق نهج النظم الإيكولوجية على مصائد الأسماك،

يهدف المشروع إلى تحقيق إنتاج التونة بصورة معقولة ومستدامة ومتصفة بالكفاءة، وحفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية؛

(ز) التكنولوجيا لأغراض تكامل مصائد الأسماك الصغيرة في البلدان الأعضاء في منظمة قطاع صيد الأسماك وتربية المائيات لبرزخ أمريكا الوسطى: يهدف المشروع إلى تكامل إنتاجية المصائد الصغيرة وقدرتها على التنافس من خلال استخدام تكنولوجيات نظيفة وتحسين الملاحة والصيد؛

(ح) مشروع دعم عملية إدارة مصائد الأسماك في برزخ أمريكا الوسطى. يهدف المشروع إلى مواصلة الجهود المشتركة بين المؤسسات لتعزيز تطبيق تكامل السياسات، ولا سيما الاستراتيجية الإدارية التي تحرك الدول الأعضاء؛

(ط) برنامج الأنشطة الاستراتيجية للإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية في البحر الكاريبي ورصيف شمال البرازيل. ويهدف هذا البرنامج إلى الحفاظ على صحة النظم الإيكولوجية المرجانية والأرصفة القارية والأنواع التي تعيش في قاع البحار.

١٢ - وتتمثل ولاية الآلية الإقليمية للمصائد في البحر الكاريبي، التي وضعها لها الاتحاد الكاريبي، في الترويج والتيسير للاستخدام الرشيد لمصائد الأسماك وغيرها من الموارد المائة في المنطقة تحقيقاً للمنافع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة حالياً وفي المستقبل. وخلال الاجتماع السادس للمجلس الوزاري للآلية الإقليمية، المعقود في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في جزر البهاما، أكدت الدول الأعضاء مجدداً التزامها بالتعاون الإقليمي وشددت على وجود حاجة إلى العمل الإقليمي المنسق بغية مراقبة الأثر السلبي لمسائل من قبيل أسماك التنين الغازية على النظم الإيكولوجية البحرية والأرصدة السمكية، وإغراق السواحل بأعشاب سرجس البحرية. كما جرى الإعراب عن الالتزام بوضع نهج لمعالجة أثر الكوارث الطبيعية وتغير المناخ على الموارد البحرية وسبل عيش مجتمعات صيادي الأسماك.

١٣ - وفي عام ٢٠١٣، نظمت الآلية الإقليمية للمصائد في البحر الكاريبي حلقة عمل للممارسات الجيدة ركزت على ضمتن جودة الأسماك وتسويق المنتجات السمكية والبحرية. وقد يسرت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي اجتماعاً عقده مسؤولون حكوميون من بلدان الآلية في الفترة ٢٥-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، بغية الدفع قدماً بهدف تعزيز أفضل الممارسات في المنطقة. وانصب التركيز في اجتماع أصحاب المصلحة هذا على تبادل الخبرات، وقصص النجاح، والدروس المستفادة في المجالات الشديدة الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة. كما نوقش موضوع تحقيق الربحية والاستدامة من خلال تحسين الهياكل الأساسية لمصائد الأسماك والتكنولوجيا الخاصة بها في المنطقة.

١٤ - كما أدرج تعزيز صناعة صيد الأسماك في استراتيجية إدارة الصناعة. وقد أقامت الآلية الإقليمية وبرنامج التدريب الخاص بمصائد الأسماك والتابع لجامعة الأمم المتحدة شراكة طويلة الأجل تهدف إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجال تنمية مصائد الأسماك وإدارتها. وشملت إحدى هذه المبادرات حلقة عمل نظمت عام ٢٠١٤ وركزت على الطلب الحالي والناشئ على مصائد الأسماك. وتضمن هذا النشاط دراسة لاستخدام البيانات لأغراض التحليل الاقتصادي وإدارة مصائد الأسماك؛ والتحليل الواقعي لبيانات المصائد لأغراض تقييم الأرصدة، والاحتياجات المقبلة من البيانات والناشئة عن الأسواق الدولية.

١٥ - وأكدت الدول الأعضاء في الآلية الإقليمية مجدداً موقفها إزاء الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وذلك في حججها الخطية التي قدمتها في القضية رقم ٢١ التي تنظر فيها حالياً المحكمة الدولية لقانون البحار. وقد أقامت اللجنة الإقليمية الفرعية لمصائد الأسماك (أفريقيا) الدعوى ٢١، وهي تعالج مسائل من قبيل التزامات دولة العلم في قضايا ارتكاب الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ضمن إطار المنطقة الاقتصادية الخالصة للدول الأطراف الثالثة، ومدى مسؤولية دولة العلم. ولاحظت الآلية الإقليمية في عرضها أن الحقوق الأشد أهمية لدى الدول الساحلية تتعلق بالحق في منع صيد مواردها غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم/من قبيل الحق في التشريع وإنفاذ قوانينها، وضمان التنمية والإدارة المستدامة للأرصدة السمكية، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ضمن ولاية الدولة الساحلية، وردعه والقضاء عليه والمعاقبة عليه. ويتفق هذا الموقف مع هدف الآلية الإقليمية المتمثل في الترويج للاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية والموارد البحرية الأخرى في البحر الكاريبي من خلال تنمية هذه الموارد وإدارتها وحفظها بكفاءة.

١٦ - وفيما يتعلق بمسألة الشعب المرجانية، أقر المجلس الوزاري للآلية الإقليمية في اجتماعه الثامن، المنعقد في روسو بدومينيكا في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤، خطة عمل إقليمية للشعب المرجانية. وقد أعد هذه الخطة وقام بتنسيقها مركز الاتحاد الكاريبي لتغير المناخ بتمويل ومساعدة تقنية قدمتها حكومة أستراليا ومصلحة المنتزه البحري لمنطقة بارير الكبرى للشعب المرجانية في أستراليا. ويتمثل هدف الخطة في تعزيز العمل المنسق وحفظ النظم الإيكولوجية في المنطقة وإدارتها، نظراً لأن من المعترف به أن لصحة النظم الإيكولوجية للشعب المرجانية أهمية كبرى سواء بالنسبة لصناعة السياحة أو لصناعة مصائد الأسماك، ولها بالتالية أهميتها بالنسبة لسبل عيش المجتمعات المحلية في البحر الكاريبي. ولاحظ في الاجتماع أن النية الرئيسية تنصب على ضمان إدارة الموارد البحرية الحية في المنطقة وحمايتها بحيث تتمكن من المساهمة المستدامة المثلى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.

١٧ - وقد جددت الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي، من خلال الاستراتيجية الدولية لبرنامجها لحفظ الشعب المرجانية، منطقة البحر الكاريبي الكبرى كمنطقة ستعمل معها على تعزيز القدرة على إدارة النظم الإيكولوجية المرجانية لفترة العمل ٢٠١٠-٢٠١٥. وتهدف المبادرة إلى ما يلي:

- العمل مع المبادرات الإقليمية على بناء شبكة للمناطق البحرية المحمية وتعزيز القدرة المحلية على الإدارة بغية تحسين وحفظ النظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والمجتمعات المحلية التي تعتمد عليها؛
- إنشاء أدوات وممارسات، وتنفيذها، للتحسين فعالية مراقبة آثار تغير المناخ والتنبؤ بها والإبلاغ عنها وإدارتها في المواقع الدولية المتصفة بالأولوية؛
- تعزيز القدرات المحلية والوطنية وأطر السياسة بغية الحد من أثر مصائد الأسماك على النظم الإيكولوجية للشعب المرجانية؛
- تعزيز أطر السياسات والقدرات المؤسسية للحد من أثر التلوث الناجم عن الأنشطة البرية.

١٨ - وفيما يتعلق باستدامة البحر الكاريبي هناك مبادرة أخرى للإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية المشتركة في النظام الإيكولوجي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي والمناطق المتاخمة لها. والقصد من المشروع أن يساعد البلدان المشاركة في النظام الإيكولوجي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي على تحسين إدارة مواردها البحرية الحية من خلال نهج إداري يستند إلى النظم الإيكولوجية. وللمشروع أهداف محددة تشمل ما يلي:

- تحديد المسائل الرئيسية والأسباب والتدابير المطلوبة، وتحليلها والاتفاق عليها، لبلوغ الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية المشتركة في النظام الإيكولوجي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي؛
- تحسين قاعدة المعارف المشتركة لأغراض الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية العابرة للحدود؛
- تنفيذ إصلاحات قانونية وسياساتية ومؤسسية لبلوغ الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية العابرة للحدود؛
- وضع نهج مؤسسي وإجرائي إزاء الرصد والتقييم والإبلاغ فيما يتعلق بالموارد البحرية الحية.

١٩ - ويتلقى هذا المشروع التمويل من مرفق البيئة العالمي، بمشاركة أكثر من ٢٠ بلداً.

٢٠ - ومن المتوقع أن يكون من الممكن استيعاب المبادرات المذكورة أعلاه كجزء من الهيكل الشبكي الذي يروج للتفاعل والتبادل بين الدول والبلدان والأقاليم والمؤسسات، بحيث يمكن تطبيق المعلومات والدراية بفعالية وكفاءة في معالجة المسائل التي تؤثر على التنمية المستدامة للبحر الكاريبي.

اتقاء الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها وإدارتها والإغاثة والانتعاش منها

٢١ - لا تزال لا تزال الدول الأعضاء في رابطة البحر الكاريبي تتضرر بالكوارث الطبيعية التي تخلف آثاراً كبيرة مدمرة على المجتمعات المحلية في هذه البلدان. وتسليماً بهذا الواقع، تم تحديد ميدان الحد من مخاطر الكوارث باعتباره ميداناً محورياً لعمل الرابطة، وقد قدمت مختلف المبادرات لمساعدة الأقاليم على التعامل بصورة فعالة مع هذه المسألة. ونتيجة لذلك، أقرت الدول الأعضاء في الرابطة، في اجتماع القمة الخامس لرؤساء دول و/أو حكومات الدول الأعضاء فيها، خطة عمل تضمن مواصلة الاضطلاع بالأنشطة في هذه الميدان. وشملت هذه الأنشطة تنظيم حلقة عمل عن إدارة مخاطر الكوارث المرتبطة بالظواهر الطبيعية، وذلك في ٢٥-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في مكسيكو سيتي؛ وتنفيذ المشروع الخاص بتعزيز عمليات وخدمات الرصد الجوي الهيدرولوجي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي فيما يتعلق بنظام للإنذار المبكر دخل الآن مرحلته الثانية.

٢٢ - وإضافة لهذه المبادرات، يجري العمل بعدد من الأنشطة الأخرى في هذا الميدان، نظراً لأن رؤساء الدول و/أو الحكومات، في مؤتمر القمة السادس المعقود في ميديرا بالمكسيك، تعهدوا بالترويج لرؤية تمكّن من إدارة مخاطر الكوارث باستخدام نهج شامل يتفق مع سياسات بلدان المنطقة ويحد من المخاطر، مع العمل في الوقت نفسه على تحويل الدول الأعضاء إلى بلدان وأقاليم مستدامة.

٢٣ - وعلى هذا، فإن المشاريع الحالية تشمل برنامجاً إذاعياً تحت عنوان ''الموسم الصعب''. ويأخذ هذا البرنامج شكل مسلسل إذاعي تشمل محتوياته ورسالته معلومات وثيقة الصلة بالضمانات والتدابير التي يتعين اتخاذها قبيل الكارثة الطبيعية وأثناءها وفي أعقابها. والبرنامج مدرج حالياً على موقع رابطة البحر الكاريبي وعلى الفيسبوك واليوتيوب ويبث إذاعياً في ترينيداد وتوباغو. ويجري العمل على ترجمة مضمونه لتعميمه على مختلف أنحاء منطقة البحر الكاريبي الكبرى.

٢٤ - وهناك مشروع آخر في هذا الميدان يتناول تعزيز عمليات وخدمات الرصد الجوي الهيدرولوجي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي، وهي الآن في مرحلتها

الثانية. وقد وضعت هذه المبادرة بالتعاون مع المعهد الفنلندي للأرصاد الجوية وهي تهدف إلى تحسين الإدارة المؤسسية وخدمات الإنذار المبكر في المجتمعات المحلية.

٢٥ - ويسير بنفس الاتجاه مشروع ''الاستجابة الخضراء'' الذي جرى الاضطلاع به بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهو موجه نحو وضع وتنفيذ عمليات ملائمة بيئياً للتعامل مع الكوارث.

٢٦ - وقد تفاقم ضعف البلدان والأقاليم في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، ولا سيما في البلدان الجزرية الصغيرة النامية، بسبب آثار الاحترار العالمي. وانطلاقاً من تفكيرها في هذا الموضوع، قررت رابطة البحر الكاريبي إدراج أنشطة تعالج هذا الشاغل في برنامج عملها. ويتمثل أحد هذه الأنشطة في منتدى عن جوانب الضعف، من قبيل تغير المناخ وأثره، ومن المزمع تنظيمه في الربع الأخير من عام ٢٠١٤.

٢٧ - وتقود حكومة المكسيك مشروعاً لتعزيز الهياكل الأساسية للمعلومات الجغرافية المكانية في منطقة البحر الكاريبي يسعى للترويج لتطوير هياكل أساسية للبيانات المكانية في ١١ بلداً من بلدان البحر الكاريبي. ومن المنتظر أن يسهم ذلك في عملية اتخاذ القرارات بصورة فعالة وفي صياغة سياسات عامة من خلال فهم مواضع وأماكن وإحداثيات المستوطنات البشرية وسياقها بهدف تعزيز توليد المعلومات الجغرافية المكانية واستخدامها وتقاسمها. وتشمل أهداف المشروع المحددة ما يلي:

- تعزيز وتنسيق أنشطة الإدارة العالمية للمعلومات الجغرافية المكانية من خلال إشراك الدول الأعضاء على أعلى المستويات كمشاركين أساسيين؛
- صنع القرارات بصورة مشتركة وإحراز تقدم في استخدام المعلومات الجغرافية المكانية ضمن الأطر الوطنية والعالمية للسياسات؛
- العمل مع الحكومات على تحسين السياسات والترتيبات المؤسسية والأطر القانونية لتقاسم المعلومات؛
- معالجة المسائل العالمية والمساهمة في المعارف الجماعية كمجتمع لديه مصالح وشواغل مشتركة.

٢٨ - وتعمل رابطة البحر الكاريبي حالياً مع المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك على إنشاء خط أساس من خلال تجميع وتحليل استبيانات من جميع البلدان المعنية. وستشكل الردود على الاستبيان أساساً لعملية تشخيصية تساعد على تحديد المشروع.

٢٩ - وهناك مشاريع أخرى يجري العمل على وضعها، وهي تشمل تعزيز قدرات الموارد البشرية من خلال الأنشطة التعليمية وتتضمن دبلوماً (افتراضياً) في مجال إدارة المخاطر والحد من الكوارث باللغتين الإسبانية والانجليزية، وشهادة ماجستير في الحد من مخاطر الكوارث الإقليمية.

الآثار القانونية والمالية التي يمكن أن تترتب على مفهوم اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة

٣٠ - عملاً الولاية الواردة في الفقرة ١٩ من القرار ٢٠٥/٦٧ والذي طلبت فيه الجمعية العامة أن يقدم الأمين العام تقريراً إلى الجمعية العامة عن ”الآثار القانونية والمالية التي يمكن أن تترتب على مفهوم اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة“، قامت رابطة البحر الكاريبي بتعيين خبير استشاري لدراسة هذه المسائل والمسائل المتصلة بها ولتقديم تقرير عن ذلك. والعمل الاستشاري جار حالياً وسيختتم بحلول منتصف آب/أغسطس ٢٠١٤.